نعم لاستمرار الاعتصام ... لا لترك الجماهير وحدها في الانتخابات

نسمع في الميدان الكثير من الأصوات التي تنادي بمقاطعة الانتخابات، على أساس أنها لعبة انتهازية يستخدمها المجلس العسكري وحلفاؤه لإجهاض الثورة وتفريغها من مضمونها، في وقت يضحي فيه الثوريون بحياتهم في معركة استكمال مطالب الثورة. وفي الحقيقة، لا يمكن إنكار أن قسمًا كبيرًا من الأحزاب الموجودة على الساحة لا يعنيها في هذه اللحظة سوى الحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، بغض النظر عن استكمال أهداف الثورة.

لكن إلى جانب ذلك، هناك حقائق يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد موقفنا.

كل الشواهد تؤكد على أن الانتخابات سوف يتم إجراؤها شئنا ذلك أم أبينا، وأن أعدادًا معقولة من الناس سوف تشارك فيها، وأن البرلمان المنتخب سوف يقوم بإعداد الدستور الذي سوف يحكمنا لسنوات وربما عقود. ماذا نفعل إذن؟ هل نترك الفرصة لقوى الثورة المضادة كي تحتكر البرلمان القادم وتضع الدستور الذي يرضيها، بدون أن يكون لقوى الثورة أي كلمة في مضمونه؟ هل من مصلحة الثورة وجود برلمان به قدر من التوازن، يمكن أن يقف في مواجهة المجلس العسكري، أم نتركه كاملاً للانتهازيين من الفلول والإخوان الذين يوافقون على كل ما يقوله المجلس؟ هل من الأفضل بالنسبة لتحقيق أهداف اعتصامنا البعد عن مراكز الاقتراع، والانعزال عن الناس، وبالتالي زيادة الفجوة بيننا وبينهم، أم أنه من الأفضل بالنسبة للثورة أن نكون موجودين حيث تكون الجماهير، أي أن نذهب للالتحام بهم وشرح أسباب إصرار التحرير على الاعتصام، ودفعهم لانتخاب أفضل القوى الموجودة؟ إن الإصرار على مقاطعة الانتخابات سوف يؤدي إلى ترك الساحة للانتهازيين ليتحكموا في مستقبل البلاد وفقًا لمصالحهم.

لذا دعونا، إلى جانب الاستمرار في الاعتصام لحين تحقيق مطالبنا، نقسم أنفسنا أيام الانتخابات، بحيث يذهب سكان القاهرة للتصويت يوم الاثنين، ويظل سكان الجيزة لحراسة الميدان، وهكذا، وأن نختار البديل الذي نراه الأفضل لتحقيق أهداف الثورة.

لماذا نرفض حكومة الجنزوري؟

فور إعلان المجلس العسكري عن تكليف كمال الجنزوري برئاسة الوزراء للمرحلة القادمة، بدا واضحاً أن الثوريين في الميدان يرفضونه، وكان النقد الأساسي له سنه (78 سنة)، وإذا كنا نتفق في التحفظ على سنه، لكن الواقع أن هناك أسباب أخرى أكثر أهمية لرفض الجنزوري.

على الرغم من بدايته المتواضعة، وأنه عُرف في فترة توليه رئاسة الوزراء في زمن الرئيس المخلوع (1996- 1999) بأنه "وزير الفقراء"، إلا أن المدقق في تاريخ الرجل يكتشف أنه مسئول عن جرائم حقيقية في حق الشعب المصري لا تقل سوءا عن جرائم المخلوع، جرائم يمكن أن نرصد بعضها:

- ضمت حكومته أعمدة نظام مبارك، القابعة الآن في سجن طرة، التي أفسدت الحياة العامة و تسببت في تدهور الخدمات العامة طويلا، مثل: حبيب العادلي للداخلية، صفوت الشريف للإعلام، حسين كامل بهاء الدين للتعليم، الخ.
- عجزت حكومته عن التعامل مع الأزمة الاقتصادية في منتصف التسعينيات، وقادت الكثير من عمليات الخصخصة، التي اتسمت بالفساد الشديد، مع تسريح أعداد كبيرة من العمال، و منها مثلا خصخصة شركة "حديد الدخيلة"، وشركة «المراجل البخارية».
- مازال الرجل يواجه اتهامات كثيرة بإهدار المال العام، و تسهيل الاستيلاء عليه مثل بيع "الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول" إلى شركة موبينيل بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية، وهو ما أهدر حوالي 35 مليون جنيه، وتسبب في خسارة كبرى لبنوك القطاع العام وهيئة المواصلات وصندوق التأمينات الاجتماعية المسئول عن معاشات المواطنين.
- لجأ إلى الدخول في مشروعات ضخمة استنزفت ميزانية الدولة دون جدوى، ومنها مشروع توشكي الذي أنفقت عليه مصر نحو 8 مليارات جنيه، وشرق التفريعة، وشمال غرب خليج السويس، ومصنع حديد أسوان. بل و تورط أيضا -بموافقة المخلوع- في بيع آلاف الأفدنة من أراضيها إلى مسئولين ورجال أعمال عرب (منهم الوليد بن طلال) بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.
- و في يونيو 2011، أصدر النائب العام قرارا بمنع الجنزوري من السفر على خلفية تورطه في قضية أخرى لإهدار المال العام (حوالي 180 مليون جنيه)، في بيع إيديال إلى أوليمبك إليكتريك.

أبطال محمد محمود

تويت بوكس

- **اللى بيتجوز عرفي مش بيطلق عند المأذون.**
- **المجلس العسكري عمال يدور فى الدولاب القديم مع ان الأسهل ينزل يشتري من الشارع.**